مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة ٥٣٨٨

الخميس، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميورال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جونهوا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ساندرس
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/161)

06-27324 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/161)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي لبنان والجمهورية العربية السورية يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد عساكر (لبنان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن المجلس، أرحب بسعادة السيد بطرس عساكر، الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية بالوكالة.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرج براميرتز، مفوض لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد براميرتس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس نسخ من رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير الثالث للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة الذي تم إعداده عملا بالقرارات ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، و ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، و ١٦٤٤ (٢٠٠٥). وستصدر الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2006/161.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيرج براميرتس، مفوض لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

السيد براميرتس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لتقديم هذا التقرير الثالث للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة. إن التقرير يوفر عرضا لآخر المستجدات المتعلقة بالتقدم المحرز في التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء السابق، رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخر، ويقدم عرضا أوليا للمساعدة التقنية المقدمة إلى التحقيقات التي تقوم بها السلطات اللبنانية في ١٤ قضية أخرى متعلقة بعمليات إرهابية مزعومة. كما أن التقرير يشرح بالتفصيل آخر التطورات المتعلقة بضمان التعاون من جانب سورية، وهو تعاون تمس الحاجة إليه.

لقد توليت مسؤولياتي بصفتي المفوض الجديد قبل ثمانية أسابيع. وكان في مقدمة الأولويات منذ وصولي

مواجهة التحديات الكثيرة المتزامنة التي واجهتها وما زالت تواجهها اللجنة، وعنيت احتياجاتها إلى الموارد وضمان الاستمرارية وإحراز التقدم في التحقيق وتقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية، وإحراز تقدم في الحصول على التعاون من جانب سورية، وقبل كل شيء، إدارة التعامل مع التوقعات الكبيرة في لبنان وخارجه بشأن إنجاز هذه المهمات بسرعة.

وفي ما يتعلق بالاحتياجات التنظيمية، عندما وصلت إلى لبنان كان ٦ محققين قد بقوا من مجموع ٤٨ محققا أقرت الميزانية توظيفهم. وقد غادر غالبية المحققين منذ أيلول/سبتمبر، توقعا منهم بانتهاء ولاية اللجنة في كانون الأول/ديسمبر. ونتيجة لذلك، ومع العمل لضمان استمرارية التحقيق، فإننا نعمل على إعادة بناء فريق التحقيق. وحتى اليوم، أصبح لدى اللجنة ١٦ موظفا في شعبة التحقيق، وما زالت هناك ٢١ وظيفة شاغرة.

إن إيجاد الأشخاص المؤهلين من ذوي الخبرة في التحقيقات البالغة التعقيد في القضايا الجنائية والإرهابية، ما زال يمثل مشكلة مستمرة. فالأشخاص الجيدون لهم وظائفهم وليسوا جاهزين لتقبل مهمات قصيرة الأجل، أو لا تسمح لهم منظماتهم بذلك. وفي حين أن التمديد لفترة ستة أشهر إضافية قد وفر لنا نوعا من الاستقرار، إلا أن موعد ١٥ حزيران/يونيه لا يمثل تاريخا بعيدا في المستقبل. وإذا لم نعمل الآن، فإننا لن نحقق الاستقرار المتوسط الأجل الذي نحتاج إليه في عملنا، وستجد اللجنة نفسها في وضع مماثل بعد ثلاثة أشهر من الآن. ونحن بحاجة عاجلة إلى دعمكم ودعم الدول الأعضاء الأخرى في تحديد وتوفير محققين مؤهلين.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى زملائنا في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية، ولمنظمة الشرطة الدولية (الإنتربول) على المساعدات التي وفرتها لنا في مهل قصيرة. ونجري الآن مناقشات مع الإنتربول حول وضع قائمة بأسماء المحققين ذوي الخبرة والمحللين الجنائيين من أجل نشرهم في المهمات الدولية. ومن شأن هذه القائمة أن تعود بالفائدة ليس على هذه اللجنة فحسب، بل أيضا على عمليات تقصي الحقائق والتحقيقات الدولية في المستقبل.

ما فتئ ضمان الاستمرارية في التحقيق يتصف بأولوية قصوى منذ وصولي. ولكن من المهم أن نسلم بأننا بصدد مرحلة جديدة من عمل اللجنة. ولقد ركزت اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من ولايتها، بطبيعة الحال، على جمع المعلومات بسرعة دعما للسلطات القضائية الوطنية ولاستخدامها من جانب هذه السلطات. ومنذ اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، ومع كون احتمال إنشاء محكمة ذات طابع دولي يلوح في الأفق، فإننا سنكون بحاجة أساسية إلى اعتماد نهج أكثر تنظيما ومنهجية. وعلينا أن نضمن سير التحقيق الذي نجريه بأقصى درجة من المهنية وأن يمتثل لمعايير القانون الجنائي الدولي المسلم بها. وعندئذ وحده سيتم قبول التحقيق الذي سيوفر بالتالي أساسا لعملية قضائية أمام تلك المحكمة.

وفي حقيقة الأمر، فإن المهنية لا تنعكس فحسب في ما تستثمره اللجنة في الموظفين ذوي المؤهلات العالية، بل أيضا في الأدوات التي تستخدمها. وتتطلب قدرات التحقيق اللازمة توفر المعلومات الملائمة وإدارة القضية ووجود القدرة التحليلية المنهجية اللازمة في قضية بالغة التعقيد، والاستشارة القانونية التي تضمن الامتثال للمعايير القانونية المسلم بها، والخبرة المتوفرة داخليا في الأدلة الجنائية والقدرة الكافية لتلبية ما يحتاجه الشهود من حماية.

وبهذا النهج الأكثر تنظيما، تمكنا من إحراز المزيد من التقدم في التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء السابق، رفيق الحريري، و ٢٢ شخصا آخر. وقد حققنا تقدما في فهمنا للجريمة وظروفها وطريقة تنفيذها. وطورنا خطوطا جديدة لتقصي الحقائق وتابعنا القرائن القائمة وقيمناها واستغنينا عن قرائن أخرى. إني لمتفائل بأن ذلك التقدم سوف يوفر حلقات وصل حاسمة في تحديد ومساءلة المسؤولين عن الجريمة على جميع مستويات التسلسل القيادي.

ومع أنني أتفهم اهتمام الجمهور الكبير بمعرفة المزيد من التفاصيل حول بعض الخيوط المحددة في تقصي الحقائق، فقد اتفقنا مع المدعي العام في لبنان على عدم إجراء مناقشة علنية لمثل تلك التفاصيل في هذه المرحلة من المداولات. وأعتقد جازما أن تلك السياسة ضرورية لحماية التحقيق الجاري ولتجنب الإفصاح عن استراتيجيتنا المعتمدة. ومع الأخذ بعين الاعتبار احتمال إنشاء محكمة ذات طابع دولي، فمن الأساسي أن نحترم حقوق الدفاع وألا نعرض للخطر أمن الشهود والمصادر الحساسة الأخرى.

وقد حققنا تقدما أيضا في تنفيذ الطلب بتقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها في ١٤ قضية أخرى ذات طابع إرهابي محتمل. وانتهينا من الجولة الأولى لتقييم جميع القضايا واتفقنا مع المدعي العام وقضاة التحقيق على تحديد المساعدة المطلوبة. وبدأنا أيضا بتقديم المساعدة العملية على أساس كل قضية على حدة في مجالات الأدلة الجنائية والخبرات التحليلية والقانونية.

ولكن يبدو جليا وجود مشاكل هيكلية داخل نظام إنفاذ القانون والنظام القضائي اللبناني في ما يتعلق بتلبية متطلبات تلك القضايا. ومن الضروري وجود المزيد من التعاون والاتصال بين مختلف الوكالات اللبنانية، فضلا عن المزيد من قدرات الاختصاص والتحقيق والخبرة في مجال الأدلة الجنائية. وإذا تمكنا من معالجة هذه المشاكل على وجه السرعة، فإن التحقيق في القضايا الـ ١٤ الإضافية يمكن أن يوفر حلقات وصل قيِّمة وعناصر مشتركة بين هذه القضايا وقضية اغتيال رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخر.

وبالتالي، فإن توظيف الجهود في تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية ذات الصلة هو بمثابة استثمار في تحقيقات اللجنة. ولكن اللجنة لن تتمكن بمفردها من مواجهة مشكلة القدرات في إطارها الأوسع. وسيتعين على المجتمع الدولي عامة تقديم الدعم إلى السلطات اللبنانية من خلال تقييم أكثر تعمقا للاحتياجات ووضع برامج المساعدات المحددة الأهداف لأجل طويل.

إن تحسين التعاون من جانب سورية وتوفيره في الوقت المناسب سيكون عاملا حاسما في استمرار عمل اللجنة بنجاح. ولذلك كان من الأهمية القصوى بمكان توضيح الرؤية مع السلطات السورية إزاء الإطار القانوني للتعاون والوصول إلى المعلومات والمواقع والمواطنين السوريين. وبالتعامل مع هذه المسائل، أصبح بإمكان اللجنة أن تركز الآن جهودها على مضمون طلباتها للتعاون من جانب سورية. والتفاهم الذي تم التوصل إليه مع وزارة الخارجية السورية بشأن الأساليب العملية لتعاوننا ينبغي أن يُنظر إليه في ظل تلك الخلفية. ولدينا توقعات عالية من السلطات السورية في ذلك الصدد. واللجنة قد أعدت بالفعل عددا من طلبات التعاون الجديدة وقدمتها إلى وزارة الخارجية السورية. والأسابيع المقبلة ستثبت ما إذا كانت مطالبنا هذه سوف تُلبى وما إذا كان تفاؤلنا الحذر له ما يبرره. وسأبلغ المجلس عن أي تقدم يُحرز في هذا الصدد في تقريري التالي، أو أبكر من ذلك حسب الاقتضاء.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات العامة.

إن مسألة التوقعات تبقى تحديا رئيسيا. فالتوقعات عالية جدا، وغير واقعية أحيانا، وتختلف باختلاف منظور المرء. وعليه، يتعين على اللجنة أن تحقق التوازن بين المصلحة التي يمكن تفهمها بمراعاة الشفافية في عملها، من جهة، والحاجة إلى حماية سرية النتائج التي تخلص إليها، من جهة أخرى. وفي هذه المرحلة، فإن الشفافية بالنسبة لنا يمكن أن تعني فحسب الإبلاغ عن أساليب العمل والمعايير المهنية المطبقة، والكشف بصورة عامة عن التقدم المحرز في التحقيقات. أما السرية، من ناحية أخرى، فهي تقتضي منا ألا نوفر معلومات عن استراتيجية التحقيق المتبعة أو الإضرار بحقوق المتهمين. وذلك أمر سيكون له حتما أثر سلبي على قضية تنظر المحكمة فيها لاحقا.

ولا يمكننا أن نتنبأ بنتيجة التحقيق. وليس بمقدورنا كذلك أن نضمن انتهاء التحقيق في غضون أشهر قليلة، ولكن سنعمل لضمان التوصل إلى أفضل نتائج ممكنة في مجال التحقيق. وهذا أمر سيتحقق من خلال الجمع بين المهارات المهنية والخبرات التحليلية والأدلة الجنائية، مع احترام المعايير المسلّم بها دوليا.

وقبل أن أختتم، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكري للمدعي العام اللبناني ولموظفيه على التفاعل الممتاز بين مكتبه واللجنة. إننا ندرك التحديات التي يواجهها القضاء في بلده، ونأمل أن يسهم وجود اللجنة في بيروت في تعزيز النظام القضائي اللبناني.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني لقوات الأمن والجيش التي تضمن أمننا في بيروت على مدار الساعة. فهؤلاء يقومون بعمل ممتاز، وأود أن أشكر وسائط الإعلام في لبنان والمنطقة بأسرها على احترام سرية التحقيق، مما ييسر لنا القيام به.

أخيرا، أود أن أتقدم بالشكر إلى مجلس الأمن على دعمه واستمرار اهتمامه بهذه المسألة البالغة الأهمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد براميرتس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بطرس عساكر، الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية بالوكالة.

السيد عساكر (لبنان): السيد الرئيس، أتقدم إليكم بالتهنئة لتوليكم بنجاح رئاسة مجلس الأمن في مرحلة حافلة بملفات دقيقة وشائكة. كما أشيد بجهود سلفكم، وأتقدم بالشكر إلى مجلس الأمن، والأمين العام على الجهود التي بُذلت، ومواقف الدعم التي صدرت إثر الجريمة الإرهابية التي أودت بحياة الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه. وأشيد أيضا بجهود لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي أنشأها المجلس، والتي تتواصل حاليا برئاسة المفوض سيرج برامرتس الذي نقدر جديته ومهنيته العالية.

لقد قرأنا باهتمام بالغ التقرير الثالث للجنة التحقيق الدولية المستقلة، ونحن نثني على الجهود الحثيثة التي بذلتها، ونرحب بما أُشير فيه من تعاون وثيق بين اللجنة والسلطات اللبنانية، وهو تعاون سوف يستمر في إطار قرارات المجلس. كما ننظر بأمل إلى ما أورده التقرير عن مدخل لتعاون بقية الأطراف المعنية، وندعو إلى تطوير هذا التعاون واستمراره وفق القرارات ذات الصلة.

يتزامن انعقاد المجلس اليوم مع الإعلان عن بعض مقررات مؤتمر الحوار الوطني اللبناني، وما عكسته من توافق الفرقاء اللبنانيين لناحية إعادة التأكيد على إجماع الشعب اللبناني وقياداته على طلب معرفة الحقيقة الكاملة في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وعلى تحقيق العدالة. كما توافق المشاركون في الحوار أيضا على تثبيت وتحديد ما تبقى من أراض لبنانية محتلة وفق الإجراءات

والأصول المعتمدة والمقبولة لدى الأمم المتحدة. وتمسك المجتمعون كذلك بإقامة علاقات متينة وندية بين لبنان والجمهورية العربية السورية، مبنية على الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال.

إن الكشف عن حقيقة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري أصبح إحدى المسلّمات في لبنان والعالم. كما أن موضوع إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة المتورطين في الجريمة الإرهابية أمر متفق عليه ومطلوب من اللبنانيين كافة، إذ من شأن ذلك أن يعزز وفاقهم واستقرارهم الداخلي. وتعلمون، سيادة الرئيس، إن الموضوع بدأ يأخذ شكله القانوني بعد الزيارات التشاورية والتفاهم الذي تم بين الجهات المعنية لدى الأمانة العامة والوفد القضائي اللبناني في الأسابيع الماضية. وتأمل الحكومة اللبنانية من المجلس أن يلقى هذا الموضوع تجاوبا وتأييدا لطلب إنشاء المحكمة والوصول بالسرعة الممكنة إلى صيغة نهائية لشكلها وعملها.

ومطالبة اللبنانيين بمعاقبة المتورطين في تلك الجريمة الإرهابية الكبرى، مهما كانوا وأينما كانوا، وكشف الحقيقة في الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي سبقتها ولحقتها، بدءا بالوزير مروان حمادة وحتى الشهيد جبران تويني، يعززان استقرار لبنان والمنطقة، ويهدفان إلى تحقيق العدالة وردع المرتكبين من تكرار هذه الأعمال الإرهابية، لا سيما وأن لبنان قد عانى ما عاناه من اغتيالات ومحاولات اغتيال كثيرة على مدى السنة الماضية. وإن كشف الحقيقة ومحاسبة المرتكبين خدمة جليلة لمستقبل لبنان الذي أحبه الرئيس رفيق الحريري ورفاقه حتى الاستشهاد، وهي تعزز استقلال وسيادة بلدنا، الذي تعمل حكومته، مدعومة من الشعب اللبناني، على ترسيخ دعائم الدولة القادرة والقوية والعادلة التي يطمح إليها كل اللبنانيين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أهنئ بلدكم الصديق وبأن أهنئكم شخصيا على ترؤسكم لمجلس الأمن، ونتمنى لكم النجاح في إدارة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أرحب بوجود السيد سيرج براميرتس، رئيس لجنة التحقيق الدولية، بيننا لتقديم تقريره.

لقد أخذنا علما بما ورد في التقرير وما تضمنه من إشارات إلى الجهود التي بذلتها سورية للتعاون مع اللجنة خلال الفترة الماضية. وأود أن أكرر تأكيد حكومة الجمهورية العربية السورية على استمرار تعاونها مع لجنة التحقيق، وذلك انطلاقا من حرصها على كشف الحقيقة في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق المرحوم رفيق الحريري.

إن هذا التقرير المعروض على مجلس الأمن ينقل التحقيق إلى مرحلة جديدة في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، ونأمل أن تساعد هذه المرحلة على إظهار حقيقة الجهات المسؤولة عن هذه الجريمة وجرائم الاغتيال الأخرى التي حدثت في لبنان. وفي هذا المجال، نود أن نكرر ما قلناه في مناسبات سابقة، وهو أن أخطر ما واجهه هذا التحقيق هو قيام بعض الأطراف بالقفز عليه وعلى مجرياته بهدف التوصل إلى استنتاجات مسبقة لا تستند إلى براهين وأدلة ثابتة.

السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أتناول بإيجاز التقرير المعروض أمام المجلس، وبأن أبدي بعض الملاحظات العامة حوله، بدون الخوض في تفاصيل التقرير المضمونية لتجنب المساس بشؤون التحقيق الذي نؤمن بضرورة أن يكون مستقلا وحياديا وموضوعيا وبعيدا عن التدخلات السياسية.

أولا، أورد التقرير التوصل إلى تفاهمات مشتركة بين سورية ولجنة التحقيق حول الإطار القانوني والآليات العملية للتعاون بين الجانبين في إطار الاستجابة السورية لطلبات المساعدة المقدمة من قبل اللجنة الدولية المستقلة. وإننا نؤكد على أن هذه التفاهمات المشتركة تأخذ بعين الاعتبار الولاية القانونية والقضائية السورية، وتراعي متطلبات السيادة الوطنية.

ثانيا، لقد تعاونت سورية بشكل كامل ومستمر مع اللجنة الدولية المستقلة منذ بداية أعمالها. وفي هذا الإطار فإن اللجنة القضائية الخاصة المشكلة في سورية مستعدة للتنسيق والتعاون مع اللجنة الدولية وللاستجابة لجميع طلبات المساعدة المقدمة من قبلها. وترى سورية أن قدرة اللجنة القضائية السورية على الاستجابة لطلبات المساعدة ترتبط ارتباطا كبيرا بمدى دقة ووضوح طلبات المساعدة المقدمة إليها من لجنة التحقيق الدولية، وبحاجتها إلى المعلومات المتصلة ببعض عناصر التحقيق المتعلقة بسورية.

ثالثا، أشار التقرير في إطار التعاون بين سورية ولجنة التحقيق الدولية إلى استجابة سورية لطلبات تقدمت بها اللجنة في مجال تقديم المعلومات والوثائق. ونؤكد للمجلس استمرار سورية في بذل جهودها في هذا المجال.

رابعا، لقد ثبت أن عددا من الشهود في هذه التحقيقات قد أدلوا أمام اللجنة الدولية بإفادات كاذبة كان من شأنها تضليل التحقيق ودفعه إلى مسارات مبنية على أغراض سياسية معروفة، وكلنا أمل أن تعدل اللجنة برئاسة مفوضها الجديد عن متابعة هذه المسارات.

خامسا، نتطلع إلى أن تتابع لجنة التحقيق الدولية خطوط التحقيق الجديدة التي أشار إليها التقرير الحالي. وفي هذا الصدد، نؤكد على ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) من دعوة جميع الدول إلى التعاون مع لجنة التحقيق الدولية لأجل المساعدة في كشف حقيقة اغتيال المرحوم رفيق الحريري.

سادسا، لقد لاحظنا بارتياح أن مبدأ سرية التحقيق قد تم التعامل معه بمهنية، وهذا ما نرحب به ونؤكد على ضرورة استمراريته.

ختاما، نود أن نلفت انتباه مجلس الأمن إلى خطورة محاولة بعض الأوساط استغلال هذا التعاون بين سورية ولجنة التحقيق للإساءة إلى هدف سورية من هذا التعاون وبما يحقق أغراض سياسة خاصة. ونؤكد في هذا المجال على أن تعاون سورية ينطلق من الحرص الكامل على كشف الحقيقة باعتبارها أمرا يقع في صميم المصلحة السورية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.